في ضوء الأهداف الإستراتيجية المشتركة للجانبين

جامعة «عبدالله السالم» و«الخيرية العالمية» وقعتا اتفاقية تعاون لدعم طلبة المنح الدراسية

موضي الحمود والمعتوق يوقعان اتفاقية التعاون المشترك

جانب من توقيع الاتفاقية

وقعت جامعة عبدالله السالم والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية اتفاقية تعاون بشأن دعم طلبة المنح الدراسية في دولة الكويت وخارجها في ضوء الأهداف الاستراتيجية المشتركة للجانبين في مجال التعليم وخدمة الإنسانية.

وأكدت رئيس مجلس الإدارة التأسيسي لجامعة عبدالله السالم الدكتورة موضي الحمود في تصريح صحفي على هامش توقيع الاتفاقية اليوم الأربعاء حرص الجامعة على إقامة جسور علمية مع «الهيئة الخيرية» لتقديم خدمات تعليمية حقيقية وفق إطار التفاهم المبرم بين الجانبين مشيدة بالتعاون مع الهيئة في مجال دعم طلبة المنح الدراسية بجميع أنحاء العالم.

وقالت الحمود إن العديد من الشخصيات التي تحتل مناصب قيادية ورفيعة في أنحاء مختلفة من العالم درسوا من خلال البعثات التعليمية في الكويت مضيفة ان الجامعة تسعى لمواصلة هذا الدور لإعانة الطلبة الدارسين على استكمال مسيرتهم التعليمية وإفادة أوطانهم وتعزيز سمعة الكويت في مجال العمل الانساني.

وأوضحت أن الجامعة تمد يد الخير لمن يستحق من أهل العلم معربة عن أملها في إنفاذ الاتفاقية بأحسن صورة بما يخدم أهداف الجامعة والهيئة الخيرية.

من جانبه أوضح رئيس مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الدكتور عبدالله المعتوق في تصريح مماثل إن هذه الاتفاقية تأتي في ضوء الخطة الاستراتيجية للهيئةالخيرية «2022 – 2026» التي تجعل من توفير فرص تعليمية ذات مخرجات عالية الجودة للطلبة الأشد حاجة وفي مقدمتهم الموهوبون.

وأكد المعتوق اهتمام الهيئة بالتعليم والذي يلتقي مع أهداف جامعة «عبدالله السالم» الرامية إلى تقديم برامج أكاديمية وأبحاث متميزة ومتوازنة وإعداد قوى بشرية متميزة بقدرات علمية ومهنية ومهارات تكنولوجية عالمية.

وأشاد بسعي الجامعة إلى تزويد طلابها بالمعرفة والمهارات التي تمكنهم من المساهمة بفاعلية في تطور الكويت بالمنطقة معربا عن أمله في نجاح الاتفاقية في ضوء اهتمام الجانبين لرعاية الثروة البشرية والعمل على بناء اقتصاد معرفي قائم على العنصر البشري المتسلح بالمهارات لخوض سوق العمل.

وتنص اتفاقية التعاون على وضع إطار تفاهم للتعاون المشترك في مجالات رعاية وتأهيل قيادات واعدة وفاعلة ومؤثرة إيجابيا في مجتمعاتها وإنشاء مركز استقطاب النوابغ في التخصصات التي تعرضها الجامعة وإنشاء مراكز متخصصة للتمكين الاقتصادي للأفراد والمؤسسات وإنشاء مراكز تأهيل سفراء الحضارة العلمية الإسلامية بالمهارات.

وتعنى هذه الاتفاقية بتعزيز الجوانب الإدارية والفنية والمالية والمساهمة بدعم النشاطات التي تسهم برفع مستوى التعليم الجامعي في الكويت والخارج ودعم إعداد البحوث والدراسات وقياس الرأي والمقالات العلمية المحكمة في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتأسيس الكراسي البحثية المتخصصة والدراسات العليا والتدريب التخصصي والمهني في مجالات الخدمة الطوعية للمجتمع والقطاع الربحي.

البغيلي: طريق المطلاع - العبدلي يحتاج إلى صيانة مستمرة

إنتاج البطاطس

أكّد المزارع مبارك جديان البغيلي أن منطقة العبدلي الزراعية في أقصى شمال الكويت، تشهد تطوراً عمرانياً غير مسبوق في جميع قطعها القديمة والحديثة.

ولا عجب ؛ بعد أن صارت كل مزرعة بالنسبة لصاحبها هي بيته الثاني بل ويقضي فيها مع نفسه ومع أسرته ومع أصحابه وأصدقائه ومعارفه أياماً أكثر من الأيام التي يقضيها في بيته الأول في هذه المنطقة أو تلك من مناطقنا السكنية المزدحمة بالسكان وخصوصاً بعد الأيام بل الشهور الطوال لجائحة كورونا.. فقد لجأ معظم مزارعي الكويت لمزارعهم طلباً للسلامة.. وقد انعكس هذا باهتمام أكبر في هذه المزارع؛ فصارت أكثر إنتاجاً بعد أن صارت أكثر تعميراً وعمراناً.. وزادت أسعار هذه المزارع.. ومنذ ذلك الحين فإن هذه المزارع تحظى باهتمام الكويتيين .. وحكومتهم.. وليس أدل على هذا من تلك الدواوين الفاخرة والبيوت الريفية الرائعة.. والأسواق والبسطات المنتشرة في القشعانية عاصمة العبدلي.. ومن المركز الصحي الذي بناه مشكورين المزارع المحسن علي محمد ثنيان الغانم وأولاده..

وأضاف أن العبدلي من حسن إلى أحسن وهي الآن غير العبدلي أيام والدنا المرحوم بإذن الله تعالى جديان البغيلي وأصحابه ورفاق دربه من المزارعين الكويتيين الأوائل الذين اقتحموا صحراء العبدلي الحدودية، منذ الستينيات وأولهم المزارع المرحوم مبارك صباح الناصر من القرن الماضي

وقال : العبدلي صارت الآن أشبه بمدينة.. فيها معظم الخدمات الحيوية.. وأعتقد بأن هذا يريح المزارعين الأوائل المؤسسين لمنطقة العبدلي الزراعية.. وهذا ما يريحنا ويسعدنا نحن أبناء هؤلاء المزارعين الأوائل المؤسسين – رحمة الله عليهم جميعاً.

كل ما ينقصنا الآن إصلاح الطريق الرئيس الرابط منطقة المطلاع بمنطقة العبدلي الزراعية والحدود الكويتية – العراقية.. كي يكون أكثر سلاسة وأمناً لرواده المتزايدين؛ فالحفر – للأسف الشديد – تملأ هذا الطريق الطويل القديم حوالي «٨٠» كيلو متراً مما عرّض ويعرّض بعض السيارات وركابها للأذى بل وللحوادث المفجعة التي ذهب ويذهب ضحيتها العديد من مستخدمي هذا الطريق ليل نهار..!

ويقول البغيلي: لقد أثبت المزارع الكويتي وجوده إنتاجاً وتعميراً على طول حدودنا الشمالية؛ وليس أدل على هذا من إنتاجه المتنوع والغزير لحوالي «٤٥» صنفاً زراعياً، دعنا نختار منها هنا البطاطا.. بطاطا المائدة؛ فمحصول بطاطا المائدة شبه الاستراتيجي هذا صار مدعاة لفخر المزارع الكويتي؛ لأنه يأخذ من طن تقاوي البطاطا المخزنة والمستوردة حوالي «١٥» طنا .. وهذا رقم بالكاد تسجله دول ذات طبيعة زراعية؛ أرضاً وماءً وجّواً.. الأمر الذي يدل على خبرة المزارع الكويتي في الزراعة والإنتاج وكثرة سخائه وعطائه وكرمه للأرض الكويتية التي تكرمه كما أكرمها وتعطيه كما أعطاها.. وأكثر ..وعمار ياكويت..!

ضرورة استكمال

الكويت وجمهورية العراق بتاريخ 29 أبريل 2012، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 5 ديسمبر 2013، بعد مصادقتها من قبل كلا البلدين، والتي تم إيداعها بشكل مشترك لدى الأمم المتحدة بتاريخ 18 ديسمبر 2013 وهي الاتفاقية التي تنظم عملية الملاحة في ممر خور عبد الله المائي، وتساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الذي تنشده دول المنطقة كافة.

في سياق متصل أكد الزعيمان ضرورة الالتزام ببروتوكول المبادلة الأمني، وإعادة العراق النظر بقرار إلغاء البروتوكول الموقع مع دولة الكويت في عام 2008، والذي تضمنت بنوده آلية محددة للتعديل والإلغاء لم يتم العمل بموجبها، مشددين في الوقت ذاته على أهمية بروتوكول المبادلة الأمني، في ضمان أمن وسلامة ممر خور عبدالله المائي، وتأمينه من أية نشاطات تقوم بها الجماعات الإرهابية أو الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وأشار صاحبا السمو والجلالة إلى أهمية استكمال ترسيم الحدود البحرية الكويتية – العراقية لما بعد العلامة رقم 162، وذلك وفقا للمواثيق والمعاهدات الأممية ذات الصلة، مؤكدين في الوقت ذاته على حتمية احترام سيادة دولة الكويت على كافة حدودها البحرية والبرية وذلك على النحو الوارد بقرار مجلس الأمن رقم 833 لعام 1993.

كما أكد صاحبا السمو والجلالة على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة الكويتية – السعودية، بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة وفقا لأحكام القانون الدولي، واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، والتأكيد على الرفض القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة، بحدودها المعينة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

وشدد صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني، على أهمية خفض التوترات بالشرق الأوسط وتجنب التصعيد العسكري، وإيجاد حلول سلمية عادلة وشاملة ومستدامة للصراعات في المنطقة.

وأوضح البيان أن صاحبي السمو والجلالة بحثا سبل تعزيز العمل العربي المشترك، الهادف لمواجهة التحديات الناشئة والمستجدة وخدمة القضايا العربية، وتناول اللقاء بينهما العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وأشاد صاحبا السمو والجلالة بما تحقق من تعاون في قطاعات الاستثمار والسياحة، وبحثا سبل زيادة التبادل التجاري بين البلدين ووجها المسؤولين في البلدين، إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على استكشاف الفرص والإمكانيات المتاحة، في الميادين الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، واستكمال الاتفاقيات التي تتيح ذلك، وعلى أهمية توسيع التعاون المشترك ليشمل قطاعات أخرى، بما في ذلك الرعاية الصحية والطاقة والسياحة العلاجية والفندقة والنقل، والتدريب في مجال الطيران والثقافة والتعليم العالي والتبادل الثقافي ما بين الجامعات، وغيرها من القطاعات، بهدف تحقيق تنمية مشتركة ومتضامنة بما يحقق النماء والرفاه للبلدين والشعبين الشقيقين.

كما وجه صاحبا السمو والجلالة المسؤولين في البلدين، إلى بدء التحضير للدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة المزمع عقدها خلال العام الجاري في دولة الكويت.

وبحث صاحبا السمو والجلالة التطورات التي تشهدها المنطقة، مؤكدين على حاجة المجتمع الدولي الملحة وخاصة مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار يفرض الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بكل الطرق الممكنة، ومنع المزيد من التصعيد، معربين في الوقت ذاته عن رفضهما لكل ما يؤدي إلى توسيع الحرب أو الهجمات البرية على رفح أو تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

وجدد صاحبا السمو والجلالة التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، وعلى أن التوصل لحل عادل لها يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق على أساس حل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ووفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم.

وشدد صاحبا السمو والجلالة على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وأكد حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت على أهمية دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في حماية المقدسات وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية ودور دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك، التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، بصفتها الجهة المخولة بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، الذي يشكل بكامل مساحته البالغة 144 دونما مكان عبادة خالص للمسلمين.

وأكد صاحبا السمو والجلالة على أهمية أمن واستقرار الملاحة في الممرات البحرية بالمنطقة، وفقا لأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 حفاظا على مصالح دول العالم أجمع. وأكدا في الوقت ذاته على أهمية احترام الاتفاقيات المبرمة والترتيبات الثنائية المعقودة فيما بين دول المنطقة، وعلى كون تلك الاتفاقيات والترتيبات عنصرا أساسيا في تحقيق التكامل المنشود لدولها.

ومنح صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني، صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد، قلادة الحسين بن علي، تعميقا وتجسيدا للعلاقات المتينة التي تجمع البلدين الشقيقين.

وفي ختام الزيارة عبر صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد، عن وافر شكره وتقديره لأخيه صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، اللذين حظي بهما سموه والوفد المرافق له في الأردن ودعا صاحب السمو أخاه جلالة الملك عبد الله الثاني، لزيارة دولة الكويت، ورحب جلالته بهذه الدعوة الكريمة، على أن يحدد تاريخا لاحقا عبر القنوات الدبلوماسية».

تتمات

«الدستورية»: حجز

طعنوا بنتائج الانتخابات كل في دائرة موكله، وطالبوا بإعلان النتائج الحقيقية فيها.

من جهة أخرى، وفي الوقت الذي استنكر فيه عدد من النواب، إلقاء القبض على المرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة مساعد القريفة، بدل استدعائه للمثول للتحقيق، أكدت وزارة الداخلية أن عملية الضبط كانت وفقاً للإجراءات القانونية الصحيحة، حيث أصدرت النيابة العامة قراراً بضبط المواطن وإحضاره.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية، أنه تنفيذاً للقرار الصادر من النيابة العامة، قامت الجهات الأمنية المعنية بضبط وإحضار أحد المواطنين وفق الأطر القانونية السليمة.

وأوضحت الوزارة أن عملية الضبط كانت وفقاً للإجراءات القانونية الصحيحة حيث أصدرت النيابة العامة قراراً بضبط المواطن وإحضاره، مشيرة إلى أن وزارة الداخلية تقوم بتنفيذ القرارات الصادرة من الجهات المختصة في عمليات الضبط وفق القانون.

وكان عدد من النواب قد انتقد طريقة إلقاء القبض على القريفة، مؤكدين أنه كان من الممكن استدعاؤه باتصال هاتفي، ليذهب إلى النيابة للمثول أمامها للتحقيق.

في هذا السياق اعتبر النائب محمد هايف أن «إلقاء القبض على القريفة دون سابق انذار أو استدعاء كما هو متبع في اتخاذ الإجراءات القانونية المتبعه أمر مستغرب».

من جهته حذر النائب محمد الرقيب من أنه «اذا ما تم مخالفة القانون أو التعسف في إجراءات التحقيق او الحجز سيحاسب كل من تسبب بذلك بداية من الوزير وقد اعذر من انذر».

بدوره تساءل النائب محمد جوهر حيات «لماذا لا يتم استدعاؤه والتحقيق معه وهو مواطنٍ معلوم عنوان سكنه؟ مطالبا وزير الداخلية بإخلاء سبيله فوراً»، قال النائب عبيد الوسمي إنه يكفي اتصال هاتفي او خطاب استدعاء ولا اعتقد انه سيتردد من الذهاب للنيابة.

من جانبه أكد النائب سعود العصفور أن «استمرار سياسة التعسف في استدعاء الأشخاص معلومي العنوان وغير مخطوري الهرب من قبل الداخلية وأجهزتها الأمنية أمر مرفوض، وعلى وزارة الداخلية ومسؤولية وزيرها التأكد من سلامة الإجراءات والاستعجال في إطلاق سراحه.

من ناحيته قال النائب فايز الجمهور، إن «أي إجراء تعسفي من قبل وزارة الداخلية ضد أي مواطن بخلاف ماكفله الدستور سيتحمله وزير الداخلية منفردا».

المشعان: الإبقاء

للبناء في العقارات المطلة على شارع الخدمة بدلا من 90 في المئة ، وأن يكون صافي ارتفاع السرداب 5 أمتار، والسماح بمرور الدرج الشرفي من السرداب إلى الطابق الأول.

كما صادقت المشعان على قرار «البلدي» إعلان خلو مقعدي فهيد المويزري في الدائرة 6 وناصر الكفيف في الدائرة 9، تمهيدا لإجراء الانتخابات التكميلية خلال شهر.

سعود الناصر

أضاف أن الإسلاموفوبيا امتداد «للاستشراق الذي يحمل تحيزا عاما ضد العرب ومن حولهم، ثم ظهر هذا المصطلح ليخصص هذا التحيز ضد الإسلام تحديدا والمسلمين».

وأشار إلى تعريف الأمم المتحدة لهذا المصطلح بأنه «الخوف أو كراهية الإسلام والمسلمين بشكل غير مبرر، والتحامل أو التحيز ضد أشخاص أو جماعات بسبب هويتهم الإسلامية، مما يؤدي إلى الإساءة أو العدوان اللفظي أو الجسدي عليهم أو إقصائهم أو تهديدهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات».

من جانبه قال عضو مجلس إدارة جمعية النجاة الخيرية الدكتور إبراهيم العدساني خلال الندوة إن ا»لإسلاموفوبيا» ظاهرة منتشرة وآخذة بالازدياد وتعززها المفاهيم الخاطئة التي ينشرها الإعلام الغربي ما نتج عنها أعمال إجرامية ضد المسلمين.

وأكد العدساني ضرورة مكافحة هذه الظاهرة على كل المستويات، عبر الحكومة وجمعيات النفع العام لنشر التوعية والمفاهيم الصحيحة ومواجهة هذا المفهوم المتطرف.

حضر الندوة مساعد وزير الخارجية لشؤون المعهد السفير ناصر الصبيح، وعدد من رؤساء البعثات الأجنبية والدبلوماسيين.

إسرائيل تتحدى

بدء العملية، وقال إن «الخميس اجتماع لمجلس الحرب ومن المتوقع أن يتم مناقشة هذا الأمر أيضا».

ويشار إلى أنه أفيد أنه وفي إطار التحضيرات للعملية في القطاع، زادت تدريبات الفرقة «كارمل» (2) وفرقة «بتاح» (679) ، التي تتبع عادة إلى المنطقة الشمالية، في القطاع الجنوبي. والتي ضاعفت جهوزيتها بعد سلسلة من التدريبات.

في هذا السياق، ووفقا لمصادر رسمية، ستسمح إسرائيل بدخول وفدين دوليين إلى قطاع غزة: وفد من قبل قسم الأمن في الأمم المتحدة ووفد يتألف من رئيس قسم المساعدات في الصليب الأحمر. وسيتم دخولهم إلى القطاع بالتزامن مع إعلان الجيش الإسرائيلي عن استدعاء كتيبتين من الاحتياط للقتال في غزة وقبل توسيع المنطقة الإنسانية في جنوب القطاع، استعدادًا لعملية برية محتملة في رفح.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أمس، أن إسرائيل تستعد لإرسال قوات إلى مدينة رفح في قطاع غزة التي تعتبرها آخر معقل لحركة حماس، وقالت إن استعدادات تجري لإجلاء النازحين الفلسطينيين الذين يحتمون هناك.

ونقلت صحيفة «إسرائيل هيوم» واسعة الانتشار عن قرار للحكومة الإسرائيلية، بعد تعثر محادثات وقف إطلاق النار مع حماس، أن عملية اجتياح رفح التي تأجلت لعدة أسابيع بسبب خلافات مع واشنطن ستتم «قريباً جداً».

ونشرت عدة وسائل إعلام إسرائيلية أخرى تقارير مماثلة. وأشار البعض إلى لقطات على وسائل التواصل الاجتماعي بدا أنها تظهر إقامة مدينة خيام لاستقبال من سيتم إجلاؤهم من رفح.

ولم يصدر تعليق بعد عن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ولا مكتب المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي.

وتعج رفح المتاخمة للحدود المصرية بأكثر من مليون فلسطيني فروا من مناطق أخرى بقطاع غزة خلال الحرب المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر.

ويثير مصيرهم قلق القوى الغربية والعالم العربي. وتعهدت إسرائيل، التي تتعرض لضغوط بسبب الخسائر الإنسانية المتزايدة الناجمة عن الحرب، باتخاذ إجراءات لحماية المدنيين في رفح.

وتقول حكومة نتنياهو إن رفح بها أربع كتائب قتالية كاملة تابعة لحماس، وتقول إن تلك الكتائب تلقت تعزيزات من آلاف من مقاتلي الحركة المنسحبين من مناطق أخرى.

وتصر حكومة نتنياهو على أن النصر في حرب غزة، التي بدأت بعد هجوم حماس في السابع من أكتوبر على جنوب إسرائيل، سيكون مستحيلاً من دون السيطرة على رفح وسحق حماس واستعادة أي أسرى قد يكونون محتجزين هناك.

ولم تعلق حماس على مسألة وجود كتائب قتالية في المدينة.

وفي خطاب ألقاه أمس الأول الثلاثاء بالتزامن مع مرور 200 يوم على الحرب، قال أبو عبيدة المتحدث باسم الجناح العسكري لحركة حماس، إن إسرائيل لم تحصد سوى «الخزي والهزيمة» في الحملة التي يقول مسؤولون في وزارة الصحة في قطاع غزة إنها أسفرت عن مقتل أكثر من 34 ألف فلسطيني.

وتشير إحصاءات إسرائيلية إلى مقتل 1200 واحتجاز 253 في هجوم السابع من أكتوبر. ويقول الجيش الإسرائيلي إن 262 جندياً إسرائيلياً آخرين قتلوا في العمليات البرية التي شهدت اجتياح معظم أنحاء القطاع.

مصر: لم نتداول

وأكد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ضياء رشوان في بيان، أن «الموقف المصري الثابت والمعلن عدة مرات من القيادة السياسية، بالرفض التام لهذا الاجتياح، الذي سيؤدي إلى مذابح وخسائر بشرية فادحة وتدمير واسع، تضاف إلى ما عانى منه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال 200 يوم من العدوان الإسرائيلي الدموي».

وأوضح رشوان أن تحذيرات مصر المتكررة قد وصلت من القنوات كافة، الى الجانب الإسرائيلي، منذ طرحه فكرة تنفيذ عملية عسكرية في رفح، بسبب الخسائر المتوقعة فضلا عما سيتبعها من تداعيات شديدة السلبية على استقرار المنطقة بأسرها.

أضاف أنه في الوقت الذي يفكر الاحتلال الاسرائيلي في هذا الاجتياح، الذي تقف مصر وكل دول العالم ومؤسساته الأممية ضده، تركز الجهود المصرية المتواصلة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، على التوصل لاتفاق على إيقاف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين، الى جانب السعي لدخول المساعدات الإنسانية للسكان في قطاع غزة بالقدر الكافي ولكل مناطقه وبخاصة الشمالية ومدينة غزة، وإخراج مزيد من الجرحى والمرضى لعلاجهم خارج القطاع الذي بات خاليا تقريبا من كل الخدمات الصحية.

غالانت: قتلنا

غالانت زار القيادة الشمالية، حيث جرت مناقشة عملياتية مع قائد القيادة اللواء أوري غوردين، وضباط الاستخبارات والعمليات والإطفاء.

وقال غالانت في ختام الاجتماع إنه «تم القضاء على نصف قادة حزب الله في جنوب لبنان. هؤلاء هم الأشخاص الذين كانوا مسؤولين عن العمل الهجومي، رغبة منهم في إيذاء مواطني إسرائيل. لقد تسببنا بمقتل نصفهم، ونصفهم الآخر يختبئ ويترك جنوب لبنان أمام عملية الجيش الإسرائيلي».

أضاف غالانت أن «الهدف الرئيسي هو إعادة سكان الشمال إلى منازلهم، والفترة المقبلة ستكون حاسمة».

وتزامنا، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه هاجم بالطائرات المقاتلة والمدفعية نحو 40 هدفا لحزب الله خلال دقائق معدودة، في بلدة عيتا الشعب في جنوب لبنان، حسبما صرح بذلك المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، الذي أشار إلى أن من بين الأهداف تم الهجوم على مرافق التخزين والأسلحة والبنية التحتية للحزب.